APLC/MSP.9/2008/WP.29
20 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من تشاد*

العمل المنجز والتقدم المحرز في إطار البرامج الوطنية لإزالة الألغام

١- أدركت الحكومة التشادية سنة ١٩٨٧، بعد انسحاب القوات الليبية من منطقة بوركو إنيدي تيبستي شمال البلاد التي تُعرف باسم قطاع أوزو الذي تطالب به ليبيا، حجم التلوث بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في هذه المنطقة التي تمتد على ربع مساحة البلاد تقريباً، وينضاف هذا التلوث إلى تلوث سابق شمل الإقليم الوطني بكامله بدرجات متفاوتة.

٢- ولمواجهة هذا المشكل المفاجئ والمباغت، التمست الحكومة التشادية المساعدة من فرنسا التي نشرت ما بين ١٩٨٧ و١٩٨٨ سرية قتال تابعة لسلاح المهندسين الفرنسي في فايا - لارغو ومنطقتها، ثم حشدت أفرقة لإزالة الألغام في فادا وبِيدُو من أجل الشروع في إزالة الألغام في هذه المناطق والقرى المجاورة وتطهيرها.

٣- وفي ١٩٨٨، قُرّر إسناد مهمة إزالة الألغام من هذه المناطق وتطهيرها إلى سلاح المهندسين التابع للجيش التشادي بعد تدريب بعض الوحدات.

٤- ونظراً لاستمرار الحوادث ولا سيما في شمال البلاد، قرّر رئيس جمهورية تشاد في ١٩٩٦ تمويل عملية استكشاف في منطقة بوركو إنيدي تيبستي من أجل إعداد ملف بشأن مشكلة الألغام في هذه المنطقة يسمح بتقييم حقيقة وحجم المشاكل التي تسببها الألغام لسكان هذه المنطقة الشاسعة، وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي: إصابة الأشخاص والحيوانات الأليفة والمفترسة، ومنع الدخول إلى مناطق فسيحة لتربية الماشية، ونزوح السكان إلى مناطق أكثر أماناً.

---

* قُدّمت حال ورودها إلى الأمانة وبعد الموعد المحدد لتقديمها.

٥- وأنشأت الحكومة التشادية سنة ١٩٩٨ المفوضية العليا لإزالة الألغام، وهي هيئة وطنية معنية بتنسيق جميع عمليات إزالة الألغام والإشراف عليها ومتابعتها، وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ صدّقت تشاد على اتفاقية أوتاوا.

٦- وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٩ و٢٠٠١، أُنجزت دراسة استقصائية عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للألغام والذخائر غير المنفجرة (الدراسة الاستقصائية). وباستثناء تيبستي التي لم تشملها الزيارة بسبب انعدام الأمن، فقد أتاحت الدراسة الاستقصائية فهماً أفضل لحجم المشكلة التي تطرحها الألغام على السكان. وكشفت أن ٢٤٩ مجتمعاً محلياً يعاني من هذه المشكلة وأن هناك ٤١٧ منطقة مختلفة يُشتبه في أن تكون ملوثة بالألغام الأرضية و/أو بالذخائر من مخلفات الحرب تقع في أقاليم تبلغ مساحتها ١ ٠٨١ كيلومتراً مربعاً تلوث منها بالألغام الأرضية ما مساحته ٤٤٠ كيلومتراً مربعاً فقط حسب ما ورد في هذه الدراسة الاستقصائية. وتنضاف إلى هذه المناطق ١٣٥ "منطقة خطيرة" - لا يمكن أن تُنسب إلى أي مجتمع من المجتمعات المحلية - تحتوي على ألغام وذخائر غير منفجرة.

٧- وعلى إثر الدراسة الاستقصائية، اكتُشفت مناطق خطيرة جديدة وحقول جديدة للألغام (ألغام مضادة للأفراد وخليط من الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات) تمثل مساحةً ملوثة تبلغ ٥٤٢ ٢٩٧ ٩٦ متراً مربعاً منها ثلاثة حقول تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٩٦٠ متر مربع اكتُشفت على مقربة من قاعدة وادي دوم وذلك أثناء إجراء عمليات إزالة الألغام والاستكشاف التي قامت بها أفرقة من المركز الوطني لإزالة الألغام وجهاتٍ منفذة أخرى في منطقة بوركو وإنيدي شمال البلاد.

٨- وعقب الدراسة الاستقصائية، وضعت الحكومة التشادية خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام والذخائر غير المنفجرة. وأُدمجت هذه الخطة سنة ٢٠٠٣ في ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي ترمي إلى تنفيذ جميع مشاريع التنمية وإعمال مبدأ حرية تنقل السلع والأشخاص في المناطق المتأثرة بالألغام.

٩- وبدأت أولى عمليات إزالة الألغام والتطهير في فايا - لارغو في آب/أغسطس ٢٠٠٠ تحت إشراف خبراء دوليين من المنظمة غير الحكومية HELP التي عملت بعد ذلك في ماسينيا، وموبتو، وأونيانغا كِبير ثم في فادا، وكالي، وإيريبا، وغيريدا، وبيلتين، ووادي دوم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حلّت محل هذه المنظمةِ غير الحكومية المنظمةُ غير الحكومية "الفريق الاستشاري المعني بالألغام" (MAG) التي وقع عليها الاختيار عبر طلب عروض من أجل مواصلة عمليات إزالة الألغام من قاعدة وادي دُوم ثم إزالة الألغام من فَادَا ومنطقتها وتطهيرهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، توقفت عمليات إزالة الألغام في فَادَا بسبب انعدام التمويل.

١٠- وقرّرت الحكومة التشادية في عدة مناسبات، في الفترة ما بين ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، تسخير جهودها في مجال إزالة الألغام وتخصيص جزء من مواردها المتاحة لتطهير مناطق معينة أصبحت تكتسي أولوية إما بسبب وصول أعداد هائلة من اللاجئين وإما لأنها تضررت من تلوث جد خطير بالمتفجرات من مخلفات الحرب بعد تعرضها لهجمات المتمردين. بيد أن هذه العمليات التي تقوم بها المنظمة غير الحكومية "الفريق الاستشاري المعني بالألغام" في منطقة بوركو إنيدي تيبستي وشركة "ماينتيك" (MineTech) في شرق تشاد توقفت دون أن يتم إنجازها بالكامل. وغادرت هذه الأخيرة البلد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بسبب انعدام التمويل.

١١- ونظراً لحجم التحدي واحترام تشاد لالتزاماتها الدولية، فقد قيّمت الحكومة التشادية برنامجها الخاص بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وأعادت تنظيم المفوضية العليا لإزالة الألغام بموجب المرسوم رقم 498/PR/PM/MEP/07 المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويؤكد هذا المرسوم إصرار الحكومة على إعطاء دفع جديد لهذا البرنامج ذي الطابع الأمني والاجتماعي والاقتصادي.

١٢- وتمكّنت تشاد رغم الإمكانيات المالية المحدودة من تقليص عدد المناطق المتضررة في ٩ سنوات بفضل عمليات إزالة الألغام والتطهير، ويعود الفضل على وجه الخصوص إلى عمليات الاستكشاف التقني التي قامت بها مختلف الجهات المنفّذة وصدَّقت عليها المفوضية العليا لإزالة الألغام.

١٣- ولأن الموارد المالية المتاحة ضئيلة، فإن المفوضية العليا لإزالة الألغام لم تضع أي علامات على المناطق التي حددتها الدراسة الاستقصائية (وُضعت الأسلاك الشائكة حول عدد من حقول الألغام عند زرعها). غير أن أفرقة المفوضية العليا لإزالة الألغام بذلت جهداً كبيراً في مجال التوعية بأخطار الألغام في المناطق الأكثر خطورة ولفائدة اللاجئين والمشردين بدعم كبير من اليونيسيف.

الظروف التي تحول دون تدمير الدولة الطرف لجميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة

١٤- رغم الجهود التي بذلتها تشاد في سبيل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٥ من الاتفاقية في الموعد المحدد، فالمهمة لا تزال شاقة، وتنفيذ المادة ٥ واحترامها يشكلان تحدياً لا تستطيع تشاد رفعه بمفردها.

١٥- وهناك في حقيقة الأمر ظروفٌ معينة حالت دون تشاد والوفاء بالتزاماتها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتتمثل هذه الظروف في ما يلي:

(أ) واجهت تشاد أول ما واجهت نقصاً في الموارد المالية المتأتية من كل من مساهمات المجتمع الدولي والمساهمات الوطنية. وما زاد الوضع تأزماً هو هجمات المتمردين المتكررة التي أدت إلى جملة أمور منها تحويل الجهود والموارد المخصصة لإزالة الألغام إلى أولويات أخرى.

(ب) كان للجغرافية والمناخ تأثير أيضاً على العمل المنجز. كما أن ظروف العمل كانت صعبة بسبب مساحة البلد الشاسعة وضعف المواصلات ووجود المناطق الأكثر تأثراً بالألغام في أماكن لا يُوجد فيها طرق معبدة. وينضاف إلى ذلك عدم وجود أي خريطة للألغام المزروعة.

(ج) تبيّن أن بيانات الدراسة الاستقصائية بعيدة عن الواقع الميداني، إذ إن الأفرقة التي أنجزت هذه الدراسة الاستقصائية غالباً ما تبقى على بعد كيلومترات من حقول الألغام التي يُبلِّغ عنها مجتمع محلي معين. وللأسف لم يسبق لتشاد، بسبب نقص الموارد، أن أجرت دراسة تقنية تثبت نتائج الدراسة الاستقصائية أو تنفيها.

(د) ظهرت، أثناء إجراء الدراسة الاستقصائية، بعض المشاكل عندما بدأت الجهات المنفذة في البحث عن المناطق الملغومة وأرادت الربط بين إحداثيات المناطق التي أزيلت منها الألغام وإحداثيات المناطق المُدخلة في قاعدة البيانات. وكانت عملية إدارة المعلومات المتضمنة في قاعدة البيانات صعبة وأفضت المشاكل التي ظهرت على مدى السنوات إلى بيانات غير موثوقة، ولا يمكن بالتالي الاعتماد عليها.

(هـ) تجد تشاد نفسها الآن، وللأسف، غير قادرة على تقديم تفاصيل عن المناطق التي تمت معالجتها مقارنة بالمناطق التي حددتها الدراسة الاستقصائية، وهو ما يعيق بشكل كبير وضع خطة عمل خلال فترة التمديد.

(و) وعلى المستوى الوطني، تم الكشف عن سوء إدارة داخل المفوضية العليا لإزالة الألغام التي خضعت لكثير من التحليلات ولمراجعة أفضت سنة ٢٠٠٧ إلى إعادة تنظيم المفوضية بعد وقوع مشاكل متعلقة بسوء إدارة الموارد المالية والبشرية، وتغيير متكرر لكبار الموظفين، وضعف أنشطة حشد الموارد.

١٦- وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه المشكلة فيما يلي: إعادة تنظيم المفوضية العليا لإزالة الألغام بمرسوم مؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ وتخفيض عدد الموظفين إلى النصف والتركيز على إبقاء الموظفين المكلفين بالعمليات؛ وبرمجة دراسة تقنية تسمح بتقييم العمل المنجز والعمل المتبقي فعلاً؛ وتحديث قاعدة بيانات المفوضية العليا لإزالة الألغام بغية جعلها أداة لوضع خطط عمل مفصلة وموثوقة. وكرّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأكيده على مساندة تشاد، كما وُظِّف مستشار تقني أول جديد مع التركيز في كراس المواصفات الخاص بالمهام المنوطة به على وظيفة حشد الموارد.

مدة التمديد المقترحة

١٧- إن تشاد مضطرة لطلب تمديد إضافي كي تمتثل لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة ٥ من الاتفاقية. وتود الحصول على هذا التمديد على مرحلتين:

(أ) تطلب هذه الوثيقة تمديداً لمدة ١٤ شهراً، أي إلى غاية ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من أجل إجراء دراسة تقنية تشمل المناطق التي حددتها الدراسة الاستقصائية المنجزة سنة ٢٠٠١ والمناطق المحددة بعد هذه الدراسة الاستقصائية. وستتمكن تشاد خلال هذه المرحلة من تحديد التلوث المتبقي الذي يحتاج إلى معالجة تحديداً دقيقاً، إضافة إلى وضع خطة عمل تعتمد على بيانات موثوقة. وستحدد تشاد أيضاً خلال هذه المرحلة الأولى المعايير الوطنية لإصلاح الأراضي، التي ستُطبَّق أثناء الدراسات الميدانية، وستستمر في الوقت ذاته عملية إزالة الألغام في المناطق التي سبق تحديدها كمناطق ملوثة بالألغام المضادة للأفراد.

(ب) ستطلب تشاد سنة ٢٠١١ تمديداً ثانياً ستُحدد مدته في أوائل سنة ٢٠١١ وفقاً لنتائج الدراسة التقنية التي ستُجرى خلال المرحلة الأولى. وسيُرفق طلب التمديد الجديد هذا بخطة عمل مفصلة تراعي التلوث المتبقّي الذي يحتاج إلى معالجة وتسمح للحكومة التشادية بإزالة جميع الألغام المضادة للأفراد من الإقليم الوطني الخاضع لسيطرتها؛ وهذا يستبعد الجزء الأكبر من تيبيستي.

تداعيات التمديد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية

١٨- إن قطاع تربية الماشية مورد اقتصادي مهم في تشاد، إذ يبلغ عدد رؤوس الماشية ضعف عدد السكان. لكن عدد الأراضي القابلة للاستعمال محدود، لا سيما في الشمال، والبدائل المتاحة قليلة. ويُضطر السكان في مناطق أخرى إلى سلك طرق طويلة ووعرة لتفادي الطرق الملغومة.

خطة العمل أثناء مدة التمديد

١٩- تركز خطة العمل للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١١ على إجراء دراسة تقنية ترى تشاد أنه من دونها لا يمكن القيام بأي تخطيط واقعي وموثوق. وستشمل هذه الدراسة جميع المناطق التي حددتها الدراسة الاستقصائية كمناطق مشبوهة خطيرة، وستُعالج المناطق حسب المعايير الجديدة المحددة بالدعم المقدم.

٢٠- وفي الوقت ذاته ستُنشر وحدات إزالة الألغام المتاحة لمعالجة المناطق المحددة كمناطق ملغومة بالفعل والتي بدأت فيها عملية إزالة الألغام عدة مرات. وستحظى المناطق الشمالية والشرقية للبلاد بالأولوية. وينبغي تكوين وحدتين جديدتين لإزالة الألغام، وحال الحصول على التمويل سيتم اختيار الجهة المنفذة عبر طلب عروض. وتعمل تشاد فعلاً وفقاً للمعايير الدولية لمكافحة الألغام، وستعيد النظر بالكامل في نظامها الخاص بإصلاح الأراضي كي تُدمج فيه التطورات المستجدة في هذا الميدان.

٢١- ولتنفيذ هذه الخطة تعوّل تشاد على ثلاثة أنواع من التمويل: المساهمة الوطنية السنوية، ومساهمة متوقعة من البلدان الصديقة ستُقدم على أساس ثنائي، ومساهمة متوقعة من هيئات دولية ستُقدم على أساس متعدد الأطراف.

٢٢- وحددت تشاد كذلك ثلاثة عوامل قد تؤثر في تنفيذ خطة العمل هي: حجم التمويل، وحالة انعدام الأمن بسبب النزاعات الجديدة التي تحول دون الوصول إلى بعض المناطق، وحالات التلوث الجديدة الخطيرة التي يجب إيلاء الأولوية لمعالجتها.

الموارد المالية والتقنية المتاحة للدولة الطرف لتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد

٢٣- قُدرت حاجيات تشاد من الموارد المالية السنوية الضرورية لتنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار أمريكي. وتعهدت دولة تشاد بمساهمة سنوية قدرها مليوني دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تصل مساهمة البلدان الصديقة على أساس ثنائي إلى ١,٥ مليون دولار أمريكي ومساهمة الهيئات الدولية إلى ١,٥ مليون دولار أمريكي كذلك. وبدعم من المستشار التقني الأول الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستشارك تشاد بنشاط في حشد هذه الموارد.

٢٤- ويتولى المركز الوطني لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية مهمة تنفيذ برنامج مكافحة الألغام والذخائر غير المنفجرة. ومن الناحية العملية، يتكون هذا المركز من وحدتين لإزالة الألغام، وثلاث وحدات للتطهير، وثلاثة أفرقة معنية بالتوعية بمخاطر الألغام. ومن المقرّر تكوين وحدتين جديدتين لإزالة الألغام للقيام بالعمل المُبرمج خلال فترة التمديد.

- - - - -